جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الإدارة والاقتصاد - قسم علوم مالية ومصرفية

تحليل المالي والنسب المالية

بحث مقدم الى كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة القادسية وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في قسم المالية والمصرفية

اشراف

م.م. حميدة غجير

الباحث

حسين علاء كامل

١٤٤٠ هـ _____ ٢٠١٩

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا (١١٤)﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة طه الاية ١١٤

الاهـــــداء

اهدي هذا العمل المتواضع الى من ربتني ونارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات الى اغلى انسان في الوجود امي الحبيبة اطال الله في عمرها

الى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح واوصلني الى ما انا عليه ابي العزيز اطال الله في عمره

الى خطيبتي وحبيبتي فاتن علي

الى من جمعني بهم القدر فعشت معهم اجمل الايام وشاركوني في لحظات حزني وفرحي

الى اجمل واحلي اصدقاء على قلبي

طيف الزاملي .كرار الزرفي .بلال الشمري .رعد محمد .زياد الغرابي .علي محمود

.

دون ان انسى صديقي صاحب الابتسامة الجميلة حسن العمري .

الى كل من وسعه قلبي ولم تسعه ورقتي

الى هؤلاء وبأسمى معاني الوفاء اهدي هاذا العمل

الشكر والتقدير

بقلب خاشع اسجد للواحد الاحد الذي مدنا بالقوة لمواصلة هذا العمل

المتواضع ،فالحمد الله نحمده ونستعينه على فضله وعطاءه ونسأله ان

يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح

كلمه الشكر والتقدير الى من انار لنا طريقنا في انجاز هاذا العمل الى الاستاذة

المشرفة حميدة غجير .مع فائق الاحترام والتقدير كما اتقدم بخالص الشكر

والتقدير الى الذين لم يبخلوا علينا بالعطاء والبحث ولم يترددوا عن تقديم

كل اشكال الدعم والمساعدة .

ولا تفوتنا كذلك ان نشكر كل أساتذة القسم الذين كانوا بحق شموعا اضاءوا

لنا دروب الظلام لنهتدي بهديهم ،والى كل من وجهنا وشجعنا وساعدنا ولو

بكلمه طيبه نشكركم جميعا وجزاكم الله خيرا

الملخص

يعد التحليل المالي احدى الادوات المهمة لدراسة البيانات التي تحتويها القوائم المالية وبما يساهم في تقديم الخدمة اللازمة لجهات عدة كما تعد النسب المالية احد الوسائل الرئيسية للتحليل المالي من خلالها يمكن تقييم اداء الشركات لهذا يهدف البحث الى توضيح مفهوم التحليل المالي وسالبيه على النسب المالية ومتطلباته وتوضيح مفهوم تقييم الاداء وتقييم اداء شركة العراقية لصناعة الكارتون باستخدام النسب المالية .وقد كانت اهم الاستنتاجات البحث تبيّن بأن مبلغ المطلوبات القصيرة الأجل أكبر من المطلوبات الطويلة الأجل ، وهذا ما يعرض الشركة مخاطرة عالية. أن مؤشرات نسبتي التداول والسريعة كانت قليلة ، وهذا يدل على أن الموجودات المتداولة والسريعة التحول إلى نقد أقل من المطلوبات المتداولة. إن ما يقارب ثلاثة أرباع موجودات الشركة ممولة عن طريق المطلوبات قصيرة وطويلة الأجل. آما هم التوصيات ضرورة الاعتماد على أسلوب التحليل باستخدام النسب المالية عند تقويم أداء الشركات ، وتوعية المنتسبين بأهمية هذا الأسلوب ضرورة الاحتفاظ بحد مناسب وأمثل للمخزون السلعي لتجاوز أي تكلفة إضافية ضرورة تحديث المحاور الرئيسية لعملية تقويم الأداء بما يتفق مع حالة النهوض الاقتصادي لخدمة أهداف وتوجهات الدولة.

المقدمة

يواجه المدير المالي مسؤولية ذات شقين عند مساهمته في تحقيق هدف الادارة المالية الا وهو زيادة قيمة المنشاة فمن ناحية تقع عليه مسؤولية توفير وسائل الدفع والتي تتطلب التخطيط المالي ، تقدير المقبوضات والمدفوعات النقدية الحصول على اموال ورقابة استخدام وتوزيع هذه الاموال ولا شك ان المحافظة على سيولة كافية لمقابلة الالتزامات تؤدي الى تخفيض الاخطار التي تواجهها المنشاة واصحابها ومن ناحية اخرى ، ينبغي على المدير المالي ان يبذل كل جهده حتى تتمكن المنشاة التي يعمل بها من تحقيق الارباح . ويتاى ذلك عن طريق توجيه النقدية المتاحة الى افضل الاستخدامات والاستثمارات وزيادة قيمة المنشاة تستلزم بالضرورة الموازنة السلمية بين هذين الهدفين الفرعيين للإدارة المالية وهما : هدف السيولة وهدف الربح . وان محاولة تحقيق هذين الهدفين معا يضيف بعدا جديدا الى وظيفة الادارة المالية . لذا تناول هذا البحث عدة مضامين من اهمها التحليل المالي وكيفية تأثير على ربحية الشركة وقسم البحث الى عدة مباحث اهمها المبحث الاول تضمن المنهجية في حين تناول المبحث الثاني الجانب النظري وتناول المبحث الثالث الجانب التطبيقي للبحث اما المبحث الرابع والاخير كان الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول :- منهجية البحث

اولا":-مشكلة البحث :-

تبرز مشكلة البحث بأن هناك ضعف في استخدام أسلوب النسب المالية في تقييم أداء الشركات وقد يرجع ذلك إلى جملة من عوامل قد يكون أهمها طبيعة الوعي المحاسبي والمالي ، بشأن أهمية تحليل ورغبة بعض الشركات بعدم الإفصاح السليم عن عملياتها ، ومركزها المالي ، وإن صح ذلك موضوعاً فان هذه الشركات تفتقد إلى أحد أفضل الأساليب العلمية للحكم على موضوعية سياستها الإنتاجية والتسويقية والإدارية.

ثانيا":-أهمية البحث :-

بعد التحليل المالي إحدى الأدوات المهمة لدراسة البيانات التي تحتويها القوائم المالية وبما يساهم في تقديم الخدمة اللازمة لجهات عدة ، كما تعد النسب المالية إحدى الوسائل الرئيسية للتحليل المالي ، والتي من خلالها يمكن تقييم أداء الشركات.

ثالثا":-فرضية البحث :-

ان استخدام النسب المالية في تقييم أداء شركة من شأنه أن يسهم في زيادة فاعلية تقييم الأداء .

رابعا":-أهداف البحث :-

يهدف البحث إلى الآتي :

١- توضيح مفهوم التحليل المالي وأساليبه مع التركيز على أسلوب النسب المالية ومتطلباته.

٢- توضيح مفهوم تقييم الأداء.

٣- تقييم أداء شركة العراقية لصناعة الكارتون باستخدام النسب المالية لأنها تؤدي دوراً رئيسياً في حياة المستهلك العراقي من خلال مساهمتها في إنشاء شركة العراقية متميزة وبالتالي مساهمتها في زيادة الدخل القومي.

خامسا":-أسلوب البحث وجمع البيانات :- الاعتماد المنهج الوصفي في هذا البحث من خلال الاطلاع على المصادر العربية والدراسات والبحوث والرسائل الجامعية.كما اعتمد أيضا

المنهج الاستقرائي من خلال التعرف على الواقع الحالي للشركة عينة الدراسة.أما جمع المعلومات فقد تم من خلال الآتي :-

١- المقابلات الشخصية.

٢- الكشوفات المالية للشركة عينة البحث.

المبحث الثاني :- الجانب النظري

اولا:-مفهوم التحليل المالي

هناك مجموعة من المفاهيم تناولت موضوع التحليل المالي ، حيث ذكر أحد (عقل،٢٠١١) بأن التحليل المالي هو عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات ، وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر ، وكذلك تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) ، وتتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل ، ويتطلب تقديمها بشكل مختصر بما يناسب عملية اتخاذ القرار (عقل،٢٠١١ :٢٣٢).فيما أوضح آخرون بأن التحليل المالي هو إيجاد العلاقات الكمية بين عناصر قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل ، فمثلاً بقسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة تستطيع التعرف على مدى قدرة الأصول المتداولة لتغطية الخصوم المتداولة (كراجه وآخرون،٢٠٠٦: ١٨٧).وقد عُرف من وجهة نظر أخرى بأنه عبارة عن الإجراءات والخطوات التي يستخدمها هؤلاء المحللين الماليين من أجل تفسير تلك المعلومات ، ويمكن تصور المحلل المالي على أساس انه أي مستخدم للمعلومات المالية المتاحة والمنشورة والمتعلقة بالشركات ، والذي باستخدام تلك المعلومات من أجل اتخاذ قرارات اقتصادية ، وليست لديه أية وسيلة للصول إلى نظام المعلومات داخل الشركة (الحداد،٢٠٠٩: ٥٢).وعرف التحليل المالي أيضا بأنه علم له قواعد ومعايير وأسس تهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمنشأة ، وإجراء التصنيف اللازم لها ، ثم إخضاعها إلى ١٦٠).

ثانيا:-استعمالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي للتعرف على أداء المؤسسات ، واتخاذ القرارات المناسبة ذات الصلة ، ولهذا فيمكن استعمال التحليل المالي لأغراض متعددة نذكر منها (الشنطي،وشقر،٢٠٠٥: ١٦٧-١٦٨) :-

١- التحليل الائتماني :

يقوم بهذا التحليل المقرض وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يوجهها في علاقته مع المقترض (المدين) وتقييمها ، وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم ، وتقوم أدوات التحليل المالي المختلفة للمحلل بالإضافة إلى الأدوات الأخرى والإطار الدائم والفعال الذي يمكن من اتخاذ القرار المناسب ، وذلك لما لهذه الأدوات من قدرة في التعرف على

المخاطر المالية اذا ما جرى التحليل المناسب للقوائم المالية للمقترض، وإتمام القراءة المناسبة للنتائج المستخرجة من ذلك التحليل.

٢- التحليل الاستثماري :-

إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك التطبيقات المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات وإسناد القرض ، ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها ، ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات فحسب ، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلى بها ، والاستثمارات في مختلف المجالات.

٣- تحليل الاندماج والشراء :-

ينتج عن الاندماج والشراء تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر معاً ، وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لأحدهما ، وفي حالة رغبة شركة شراء أخرى تتولى الإدارة المالية للمشتري عملية التقييم ، فتقدر القيمة الحالية للشركة المنوي شراؤها ، كما تقدر الأداء المستقبلي لها ، وفي الوقت نفسه تتولى الإدارة المالية للبائع القيام بنفس عملية التحليل لأجل تقييم العرض المقدم والحكم على مناسبته.

٤- تحليل تقييم الأداء :-

تعتبر أدوات التحليل المالي مثالية لتحقيق الغاية لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وكفاءتها في إدارة موجوداتها وتوازنها المالي وسيولتها ، والاتجاهات في النمو ، وكذلك مقارنة أداءها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى ، ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة ، مثل الإدارة والمستثمرين والمقرضين.

٥- التخطيط :-

تعتبر عملية التخطيط للمستقبل أمراً ضرورياً لكل مؤسسة ، وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات ، وتتمثل عملية التخطيط بوضع تصور لأداء الشركة المتوقع استرشاداً بالأداء السابق لها ، وهنا تلعب أدوات التحليل المالي دوراً مهما في هذه العملية من حيث تقييم الأداء السابق ، وتقييم أداءها الحالي.

وهناك مجموعة من الاستعمالات أو المجالات للتحليل المالي تتمثل بما يأتي (الحسناوي،٢٠١٤: ٢٣٩-٢٤٠) :-

١- التحليل الائتماني :-

يهدف إلى التصرف على الأخطار المتوقع أن يوجهها المقرض في علاقته مع المقترض ، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً إلى نتيجة هذا التقييم.

٢- تحليل الاندماج والشراء :-

الاندماج والشراء عبارة عن تكوين وحدة اقتصادية نتيجة انضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر ، وزوال الشخصية القانونية المنفصلة لكل منهما ، وهنا تتولى الإدارة المالية للشركة المشتركة عملية التقييم لتقدير القيمة الحالية للشركة المزمع شراؤها والأداء المستقبلي لها.

٣- تحليل تقييم الأداء :-

يتمثل بتقييم الربحية وكفاءة الإدارة المالية والسيولة واتجاهات النمو.

٤- التحليل من أجل التخطيط :-أصبح من الضروري لكل شركة أن تقوم بعملية تخطيط منظم في مواجهة المستقبل ووضع تصور للأداء استناداً إلى الأداء الذي كان سائداً في السابق ، ويعتبر التخطيط ضرورياً في مواجهة التقلبات المستمرة التي تتعرض لها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات.

٥- التحليل الاستثماري :-

يركز هذا التحليل على ما يلي :

أ- العائد على الاستثمار.

ب-هيكل رأس المالي (رأس المال + المصادر الطويلة الأجل).

ت-مديونية الشركة على المدى الطويل.

ث-مديونية الشركة على المدى القصير (السيولة).

ثالثا":-أهداف التحليل المالي

يمكن القول بأن التحليل المالي هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لاتخاذ قرارات مستنيرة لأجل تعزيز الاتجاهات الإيجابية في المؤسسة ، ولمعالجة بعض الممارسات الخاطئة مثل السيطرة على بعض التكاليف أو معالجة نقص متوقع في السيولة ، وبشكل عام يهدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية (الشنطي،٢٠٠٥: ١٧٥) :-

١- التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة.

٢- تحديد قدرة المؤسسة على خدمة دَينها وقدرتها على الاقتراض.

٣- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة.

٤- الحكم على مدى كفاءة الإدارة.

٥- التعرف على الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة.

٦- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة.

٧- الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقويم.

٨- معرفة وضع الشركة في قطاعها.

وقد أضاف (خصاونة،٢٠١١: ٣٩) مجموعة أخرى من أهداف التحليل المالي تتمثل بما يأتي :-

١- تقييم الأداء المالي للمنظمة في الفترة المالية الماضية.

٢- الكشف عن جوانب الضعف والقصور المالي وتشخيصها.

٣- إمكانية مقارنة الأداء المالي للمنظمة مع الأداء المالي للمنظمات الأخرى.

٤- تحديد نقاط القوة لدى المنشأة بهدف تعزيزها وتلافي نقاط الضعف لدى المنشأة ووضع الحلول المستقبلية لها.

٥- المساعدة على وضع الخطط المستقبلية في ضوء الأوضاع الحالية للمنشأة.

وذكر آخرون بأن أهداف التحليل المالي تتمثل بالتعرف على مواطن القوة في وضع الشركة لتعزيزها ، وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها ، وذلك من خلال الاطلاع على القوائم المالية المنشورة ، بالإضافة إلى الاستعانة بالمعلومات المتاحة عن أسعار الأسهم والمؤشرات الاقتصادية العامة (الحسناوي،٢٠١٤ :٢٣٩).

رابعا":-خصائص التحليل المالي

هناك مجموعة من الخصائص للتحليل المالي متمثلة بما يأتي (خصاونة،٢٠١١: ٣٩):-

١- يعتمد التحليل المالي على القوائم المالية والمصادر الأخرى كأساس للدراسة والتحليل ، وهي تتضمن بيانات متعلقة بالماضي.

٢- يتضمن التحليل المالي إعادة تبويب بعض البنود في القوائم المالية بطريقة تسمح بعملية التحليل.

٣- هنالك العديد من الأساليب التي يمكن الاعتماد عليها عند تحليل القوائم المالية.

٤- إن التحليل المالي لا يقتصر على حساب المؤشرات والنسب وإنما يسعى إلى البحث إلى ما وراء هذه المؤشرات والنسب من مدلولات تساعد في اتخاذ القرار ، حيث لا يقتصر دور المحلل المالي على احتساب هذه النسب فحسب ، وإنما تكون الوظيفة الأهم والأساسية تفسير هذه النسب واستنباط العلاقة بينها وبين المؤشرات.

خامسا":-منهجية التحليل المالي

بالرغم من أن طريقة التحليل المالي يجب أن تترك تفصيلاتها لرأي المحلل نفسه ليكون في استطاعته التعامل مع مختلف الحالات التي يمكن أن يوجهها ، إلا أن ذلك لا يمنع من

وضع بعض المبادئ العامة لتكون أساساً لمدخل عام لمنهجية التحليل المالي . ومن هذه الأسس العامة هي ما يلي (عقل ،٢٠١١: ٢٤٠) :-

١- تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل.

ويبدأ التحليل المالي بتحديد المشكلة التي يسعى المحلل لمعرفتها ، ويعتبر هذا التحديد ضرورة هامة لبدء صحيح لعملية التحليل ، لأنه يجنب المحلل العمل غير اللازم ، ويمكنه من قصر جهده على العمل الذي يخدم هذا الهدف مباشرة ، فإذا واجهه المحلل الائتماني في بنك تجاري طلب قرض قصير الأجل من عمل ما ، فإنه يمكن لهذا المحلل أن يحدد هدفه بتقدير مدى قدرة ورغبة العمل على الوفاء في الوقت المحدد ، بعد ذلك يركز جهده على ما يمكن أن يحقق هذا الهدف ، وهو قدرة العميل على انجاز الدورة الاقتصادية بنجاح وتمتعه بأدبيات جيدة.

٢- تحديد الفترة التي سيشملها تحليل القوائم المالية.

من المناسب استعمال قوائم مالية لفترات عديدة اذا كنا نسعى لتوخي المزيد من الدقة في التحليل ، والتعرف على الاتجاه الذي يتخذه أداء المؤسسة موضع التحليل ، لأن القوائم المالية الخاصة بنسبة واحدة قد لا تكون معبّرة عن الاتجاه العام للأداء.

٣- تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل للوصول إلى غايته.

فرغبة العميل بالوفاء تعتمد على أدبياته والمعلومات عن هذا العنصر خارج حديد الميزانيات ، أما المعلومات المتعلقة بقدرته على الوفاء فيمكن الحصول عليها من خلال احتساب سيولته.

٤- اختيار أسلوب وأداة التحليل الأنسب قدرة للتعامل مع المشكلة موضوع البحث ، حيث أن المشكلة موضوع البحث في المثال السابق هي السيولة ، لذا تستعمل الأدوات التحليلية المعبرة عن هذه النسبة مثل :

أ- نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة.

ب-معدل دوران البضاعة.

سادسا":-وظيفة التحليل المالي

يقوم المحلل المالي بوظيفتين أساسيتين هما (Amiraismaiel,2011):-

أولاً : الوظيفة الفنية :-

لقد بينا أن التحليل المالي هو علم له قواعد وأسس ومعايير ، أما وظيفة المحلل المالي تتجلى فنياً في كيفية التعامل في استخدام وتطبيق هذه المعايير والقواعد على النحو التالي :-

١- كيفية احتساب النسب المالية رياضياً.

٢- تصنيف وتبويب البيانات والمعلومات بشكل يسمح بالربط بينها لأغراض الدراسة والمقارنة.

٣- مقارنة المعلومات المستخرجة بما هو متوقع.

ثانياً : الوظيفة التفسيرية :-

وتتمثل هذه الوظيفة بتفسير النتائج التي تم الوصول إليها بشكل دقيق غير قابل للتأويل ، ووضع الحلول والتوصيات لهذه النتائج.

وعلى المحلل المالي عند مزاولته لوظيفته الفنية والتفسيرية مراعاة ما يلي :-

١- الشكل القانوني للمنشأة .

٢- طبيعة النشاط الذي تزاوله.

٣- إدارة المنشأة.

٤- مركز المنشأة في الصناعة أو القطاع الذي تنتمي إليه.

ويرى (Muhammad,2013) ان المحلل المالي يؤدي مجموعة مختلفة من الوظائف منها :-

١- إجراء تحليل الملاءة.

٢- معرفة مصدر التمويل الأقل تكلفة للشركة.

٣- تقييم المشاريع.

٤- تقديم المشورة أو تطوير استراتيجية لاستخدام أموال الشركة أو العميل بكفاءة.

٥- تقليل المخاطر من خلال تقنيات التحوط وغيرها.

سابعا":-التحليل المالي باستخدام النسب المالية (المؤشرات المالية)

التحليل المالي عملية هادفة وبالتالي فأن اختيار نوع التحليل يعتمد على الهدف المراد تحقيقه ، فإذا أردنا قياس سيولة المنشأة فإننا نستخدم نسب السيولة ، وإذا أردنا معرفة ربحية المنشأة فإننا نستخدم نسب الربحية وهكذا يتم إجراء التحليل باستخدام النسب المالية (الشماع،١٩٩٢: ٩٦) :-

١- نسب السيولة :

سيولة الموجود تعني قدرته على التحول إلى نقد بسرعة وبدون خسارة ، أما سيولة المنشأة ككل ، فهي قدرتها على الوفاء بالتزاماتها (ديونها) عند استحقاقها أو قدرة موجوداتها المتداولة على التحول إلى نقد للوفاء بالمطلوبات المتداولة ، ويرى

(حداد،٢٠٠٩: ٨٤) إن الدائنون يهتمون وخاصة أصحاب الدين قصير الأجل بالمركز النقدي للشركة وقدرتها على سداد ديونها في الأجل القصير ، ويركز الدائنون عند تحليل قدرة الشركة على السداد وفي الأجل القصير على التدفقات النقدية للداخل ، والتدفقات النقدية للخارج ، مدى سهولة تحويل الأصول غير النقدية إلى نقدية وإضافته إلى حجم وتركيبة رأس المال العامل ، وتركز معظم أدواب التحليل والنسب في هذا المجال على مصادر التمويل قصيرة الأجل والمتمثلة بالالتزامات المتداولة وعلى استخدامات هذه المصادر المتمثلة بالأصول المتداولة. وهناك ثلاث أنواع من النسب التي تستخدم في تحليل السيولة وهي :-

أ- نسبة التداول :

والتي يتم احتسابها من خلال قسمة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة

نسبة التداول = الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة

ب- النسبة السريعة :

النسبة السريعة = الموجودات المتداولة – المخزون / الموجودات المتداولة

ت- المعدل النقدي :

المعدل النقدي = رصيد النقدية / المطلوبات المتداولة

٢-نسب النشاط :

تبين هذه المجموعة كفاءة الشركة في إدارة موجوداتها (مستوى نشاطها) وهي تفترض تحقيق التوازن بين صافي المبيعات وكل من المخزون والذمم المدينة والموجودات الثابتة ومجموع الموجودات ، ويرى (حداد،٢٠٠٩: ٨٤) ان هذه النسب تستخدم لقياس سرعة تحول بعض الحسابات في الشركة إلى مبيعات أو نقد ، وتعتبر هذه النسب مكملة لنسب السيولة من حيث انها تقيس سيولة الشركة وكفاءتها في إدارة ذممها المدينة وإدارة مخزونها، وتشمل :-

أ- دوران المخزون :

دوران المخزون = المبيعات الصافية / المخزون

وهنالك قانون آخر لاستخراج دوران المخزون وكالآتي :

دوران المخزون = كلفة البضاعة المباعة / متوسط المخزون

ب-دوران الذمم المدينة :

دوران الذمم المدينة = صافي المبيعات الآجلة اليومية/ الذمم المدينة

ت-دوران الموجودات الثابتة :

دوران الموجودات الثابتة = المبيعات الصافية / الموجودات الثابتة

ث-دوران مجموع الموجودات :

دوران مجموع الموجودات = المبيعات الصافية / مجموع الموجودات

ج- دوران الموجودات المتداولة :

دوران الموجودات المتداولة = المبيعات الصافية / مجموع الموجودات المتداولة

ح- متوسط فترة التحصيل :

فترة التحصيل = المدينون / صافي المبيعات اليومية

خ- مدة البيع :

مدة البيع = المخزون / كلفة المبيعات اليومية

د- دوران رأس المال العامل :

دوران رأس المال العامل = عدد أيام السنة / مدة الإنتاج + مدة البيع + مدة التحصيل

٣- نسبة المديونية أو الرافعة :

يرى (حداد،٢٠٠٩: ٨٤) إن المحللين الماليين والمقرضين في الأجل الطويل يهتمون بقدرة الشركة على سداد ديونها ودفع الفوائد في تواريخ استحقاقها ، حيث إن قدرة الشركة على سداد الديون ودفع الفوائد يلعب دوراً مهماً في تحديد سعر الفائدة.

نسبة المديونية = مجموع المطلوبات / مجموع الموجودات

٤- نسب الربحية :

ويقصد بها تحليل القوة الإرادية للشركة وقدرتها على تحقيق الأرباح من الأمور التي تهم مالكي وإدارة الشركة والعديد من مستخدمي القوائم المالية من محللين ماليين ومقرضين ومستثمرين ، والقوة الإرادية تعني قدرة الشركة على توليد أرباح من العمليات الأساسية التي أسست الشركة أصلاً للقيام بها ، ويمكن قياسها بالاعتماد على مفهوم الربح التشغيلي ، وبشكل عام تعتبر القوة الإرادية أهم عامل أمان بالنسبة للمقرض لضمان تحصيل الديون وخاصة في الأجل الطويل ، فيما يرى (الشماع،١٩٩٢: ٩٦) بأن نسب الربحية تقدم لنا خلاصة بمعدلات الأرباح التي تحصل عليها الشركة وكالآتي :-

أ- هامش الربح من المبيعات :

هامش الربح من المبيعات = الدخل الصافي / المبيعات الصافية

ب-هامش الربح التشغيلي (القدرة الإرادية الأساسية) :

القدرة الإرادية الأساسية = أ ق ف.ض / مجموع الموجودات

ت-العائد من مجموع الموجودات (دوبون) :

العائد من مجموع الموجودات = الدخل الصافي / مجموع الموجودات

ث-العائد (المردود) من حق الملكية :

العائد من حق الملكية = الدخل الصافي / حق الملكية

ج- الأرباح للسهم العادي الواحد :

ربحية السهم الواحد = الدخل الصافي / عدد الأسهم

٥-نسب النمو :

وهي مجموعة من النسب التي تقيس لنا نمو المنشأة السنوي في اطار نمو الناتج القومي أو القطاعي ، وهي كالآتي :-

أ- نمو المبيعات = صافي المبيعات للسنة الحالية /صافي مبيعات السنة الماضية

ب-نمو الدخل الصافي = الدخل الصافي للسنة الحالية / الدخل الصافي للسنة الماضية

٦-نسب التقييم :

تستخدم هذه النسبة لقياس القيمة السوقية للأسهم والشركة في السوق ، وهي كالآتي :-

أ- سعر السهم إلى ربحيته = سعر السهم العادي في السوق المالي / ربحية السهم العادي الواحد

ب-سعر السهم إلى قيمته الدفترية = سعر السهم العادي في السوق / قيمته الدفترية

المبحث الثالث

الجانب التطبيقي للبحث

أولاً :- الميزانية العمومية وكشف العمليات :-

فيما يلي كشوفات تحليلية مقارنة للميزانية العمومية وكشف العمليات الجارية للسنوات ٢٠١٣ – ٢٠١٤ – ٢٠١٥ بافتراض ان سنة ٢٠١٣ هي سنة الأساس.

١- الميزانية العمومية :-

جدول (١)

الميزانية العمومية

الحساب	2013	2014	2015	نسبة 1:2	نسبة 1:3
الموجودات :-					
الموجودات الثابتة (بالقيمة النقدية)	67311253	53282137	73049485	1:079	1:1085
استثمارات مالية طويلة الأجل	407633	407633	7907633	1:1	1:197
مجموع الموجودات الثابتة	67718886	53689770	80957118		
الموجودات المتداولة :-					
المخزون	97698317	92404888	109600735	1:098	1:1,16
بالكلفة	13091768	16547984	13204286	1:126	1:1008
اعتمادات	103581257	181196129	13204286	1:17	1:1737
	1	9	6997633307	1:1,66	1:4636
	109470115	182001998	78590425		

مستندية لشراء المواد المدينون النقود مجموع الموجودات المتداولة مجموع الموجودات	9 223730381 9 230502276 5	5 374093415 6 379462392 6	70507514593 0		
مصادر التمويل :- مصادر التمويل طويلة الأجل:- رأس المال المدفوع الاحتياطيا ت مطلوبات طويلة الأجل مجموع مصادر التمويل طويلة الأجل الدائنون	395203000 212617844 3873633 611694117 169332858 8 230502270 5	395203000 519046640 407633 287996653 914657273 379462392 6	395203000 1507675392 407633 517534400 190328605 7078590425	1:1 1:244 1:010 5 1:170	1:1 1:7591 1:0105 1:3056

مجموع مصادر التمويل					

٢- كشف العمليات الجارية :-

جدول (٢)

كشف العمليات الجارية

رقم الدليل	اسم الحساب	سنة 2013	سنة 2014	سنة 2015	1:2	1:3
41 - 45 46	الإيرادات الجارية إيراد النشاط الجاري فوائد وإيجارات الأراضي	61889307225367	8162016623 ---	13685096951 ---	1:13 1:0	1:22 1:0
	المجموع	618836089	8162016023	13685096951		
31 32 33 34	المصروفات الجارية الرواتب والأجور المستلزمات السعرية	2392236691 1415987272 600000 42148096	3101700842 1598166131 60000	434767429 2593897680 --- 32141965	1:12 1:12 1:1 1:07	1:181 1:183 1:0 1:07

	فوائد الاندثارات		32244688			
	المجموع	5100448709	6301801803	1120332328		
	فائض أو عجز العمليات الجارية (المرحلة الأولى)	18884873851	1860214810	2481773709		
	يضاف الإيرادات التحويلية والأخرى الإيرادات التحويلية إيرادات أخرى	--- 144840	--- 4000414	60000 7466141	1:27	1:515
	المجموع	144840	4000414	7526141		
	المصروفات التحويلية مصروفات تحويلية غداً	12802994704 1043189	771659156350759	136855587 9117611	1:06 1:60	1:106 1:87

	مصروفات أخرى	129673136 959559089	83516674 1780698550	145973198 2343326652	1:18	1:24
	المجموع					

نلاحظ من الجدول أعلاه المقارن للميزانية العمومية بأن هناك زيادة ملحوظة في الموجودات المتداولة وخصوصاً النقد والمخزون ، وهذا مؤشر غير جيد إذ أن زيادة المخزون تمثل تكلفة لرأس المال غير المستثمر ، وكذلك النقد إذا كان من الأفضل للشركة استثمار النقدية المتاحة لديها في مجال أفضل وعند التقصي عن أسباب زيادة المخزون تبين بأن هناك استيراد المواد الأولية من أجل تلك المشاريع. ونلاحظ أن المطلوبات طويلة الأجل قد انخفضت بصورة كبيرة ، في حين أن الدائنون (المطلوبات قصيرة الأجل) قد ازدادت وهذا مؤشر غير جيد إذ أنه سيعرض الشركة إلى مخاطرة عالية في حالة عدم توفر السيولة الكافية لسداد هذه المطلوبات في تاريخ استحقاقها مما قد يعرضها للإفلاس.

كما نلاحظ من التحليل المقارن لكشف العمليات الجارية بأن هناك زيادة في إيراد النشاط الجاري وهناك زيادة في المصروفات التشغيلية والتحويلية ، ولا يمكن إعطاء مؤشر عن الشركة إلا إذا تم ربط هذه المصاريف والإيرادات بفقرات الميزانية العمومية لاستخراج بعض النسب.

ثانياً : فرضيات البحث :-

جدول (٣)

النسب المالية للشركة عينة الدراسة

النسبة	2013	2014	2015	2013-2014	2013-2015
نسبة التداول	1:132	1:1298	1:135	0.022-	0.03 +
النسبة السريعة	1:067	1.066	1:0.37	0.01-	0.3 -
نسبة صافي الربح إلى المبيعات	15.5%	21.8%	17%	6.3% +	1.5%+
نسبة صافي الربح إلى الموجودات	41.6%	46%	33%	0.6% -	13% -

نسبة صافي الربح إلى	158%	195%	123%	37% +	35% +
معدل دوران الموجودات الثابتة	92 مرة	153%	0.187	61% +	34+ مرة
نسبة مجـ المطلوبات إلى مجـ الموجودات	73.7%	76%	73.2%	2.3% +	0.5% –
نسبة حق الملكية إلى مجـ الموجودات	62.3%	24%	26.8%	38.3 % _	35.5% –
معدل دوران المخزون	37 مرة	43 مرة	6 مرة +	6 مرة +	39 مرة +

يتضح من خلال الجدول السابق أن نسبة التداول الخاصة بالشركة عينة البحث لم تكن بالمستوى المطلوب ، إذ أن نسبة 1:2 هي أفضل نسبة ، وعند الرجوع إلى الجدول تبين بأن أعلى نسبة كانت 1:135 وهي أقل من المطلوب ، وعند الرجوع إلى أسباب ذلك تبين بأن هناك زيادة كبيرة في المطلوبات المتداولة وهذا يعكس مؤشر سلبي ، إذ أن شروط القبول مطلوبات قصيرة الأجل عادة ما تكون بفائدة أعلى من المطلوبات طويلة الأجل ، كما أن مدتها هي سنة فأقل ، أما فيما يتعلق بالنسبة السريعة فأنها تعكس مؤشر سلبي إذ أن نسبة 1:1 هي أفضل نسبة ، وعند الرجوع إلى الجدول السابق تبين بأن النسبة السريعة قد انخفضت في عام 2014 إلى 1:0.37 وعند الرجوع إلى أسباب ذلك تبين بأن الموجودات المتداولة تتمثل بنسبة كبيرة في المخزون السلعي وهذا يمثل رأس المال عاطل.

أما فيما يتعلق بنسبة صافي الربح إلى الإيرادات فعلى الرغم من تذبذب النسبة من سنة إلى أخرى وانخفاضها في عام 2014عن عام 2013 إلا أنها بشكل عام كانت نسبة مرضية بالنسبة للشركة ، إذ أن النسبة خلال الأعوام الثلاثة قد ازدادت بشكل كبير عن السنوات السابقة.

المبحث الرابع :- الاستنتاجات والتوصيات

أولاً :- الاستنتاجات :-

١- هناك زيادة ملحوظة في المخزون السلعي وهذا يمثل الرأس المال العاطل.
٢- تبيّن بأن مبلغ المطلوبات القصيرة الأجل أكبر من المطلوبات الطويلة الأجل ، وهذا ما يعرض الشركة مخاطرة عالية.
٣- أن مؤشرات نسبتي التداول والسريعة كانت قليلة ، وهذا يدل على أن الموجودات المتداولة والسريعة التحول إلى نقد أقل من المطلوبات المتداولة.
٤- إن ما يقارب ثلاثة أرباع موجودات الشركة ممولة عن طريق المطلوبات قصيرة وطويلة الأجل.

ثانياً :- التوصيات :-

١- ضرورة الاعتماد على أسلوب التحليل باستخدام النسب المالية عند تقويم أداء الشركات ، وتوعية المنتسبين بأهمية هذا الأسلوب .
٢- ضرورة الاحتفاظ بحد مناسب وأمثل للمخزون السلعي لتجاوز أي تكلفة أضافية.
٣- ضرورة تحديث المحاور الرئيسية لعملية تقويم الأداء بما يتفق مع حالة النهوض الاقتصادي لخدمة أهداف وتوجهات الدولة.

المصادر :-

- كراجة، عبد الحليم، وربابعة،علي، والسكران،ياسر، ومطر،موسى "الإدارة والتحليل المالي" أسس ،مفاهيم، تطبيقات ، الطباعة الثانية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٦.
- الكايد ، خليل أحمد " الإدارة المالية الدولية والعالمية " التحليل المالي والأقتصادي ، الطبعة الأولى ، دار كنوز للنشر ، ٢٠١٠.
- الحسناوي ، سالم صلال " أساسيات الإدارة المالية " دار المدينة الفاضلة للنشر والتوزيع ، ٢٠١٤
- العلي ، أسعد حميد " الإدارة المالية " الأسس العلمية والتطبيقية ، جامعة مؤتة ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٠.
- حداد ، فايز سليم " الإدارة المالية " الجامعة الأردنية ، الطبعة الثانية ، دار الحامد للنشر ، ٢٠٠٩.
- خصاونة ، محمد قاسم " أساسيات الإدارة المالية " الطبعة الأولى ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، ٢٠١١.
- الشنطي، أيمن ، وشقر، عامر " الإدارة والتحليل المالي" ، دار البداية للنشر والتوزيع.
- عقل ، مفلح محمد " مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي " الطبعة الأولى ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، ٢٠١١.

قائمة الجداول

ت	الجدول	الصفحة
١	الميزانية العمومية	
٢	كشف العمليات الجارية	
٣	النسب المالية للشركة عينة الدراسة	

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
- الإهداء	
- شكر وتقدير	
- المستخلص	
- قائمة المحتويات	
- قائمة الجداول	
المبحث الأول :- منهجية البحث	
- المقدمة	
- مشكلة البحث	
- أهمية البحث	
- فرضيات البحث	
- أهداف البحث	
- عينة البحث	
- اسلوب البحث وجمع البيانات	
المبحث الثاني :- الجانب النظري للبحث	
- مفهوم التحليل المالي	
- استعمالات التحليل المالي	
- اهداف التحليل المالي	
- خصائص التحليل المالي	
- منهجية التحليل المالي	
- وظيفة التحليل المالي	
- التحليل المالي باستخدام النسب المالية (المؤشرات المالية)	
المبحث الثالث :- الجانب العملي للبحث	
-	
-	
المبحث الرابع :- الاستنتاجات والتوصيات	
- أولاً : الاستنتاجات	
- ثانياً : التوصيات	
المصادر	